جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الميدان: علوم اقتصادية, علوم تسيير, علوم تجارية
الشعبة :علوم اقتصادية
التخصص: مالية و بنوك
من إعداد الطالبة :عمران نادية

# دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية

## دراسة حالة البنك الوطني الجزائري(شبكة الاستغلال) "ورقلة"

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ
أمام اللجنة المكونة من السادة:
الدكتور بو زيد السايح رئيسا
الدكتور ضو النصرمشرفا
الدكتور قريشي خير الدين مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

# شكر و عرفان

نحمد الله أولا ودائما،ونشكره كثيرا الذي وفقنا لما نحن عليه الآن ،كما نتقدم بشكر الجزيل إلى كل من قدم لنا يد العون من قريب أو بعيد.

ونسأل المولى عز وجل أن نكون قد ساهمنا

ولو بشيء قليل في إثراء الابحاث المستقبلية بالمعلومات.

بداية نتقدم بشكر الخاص إلى أستاذنا الفاضل :بن مالك محمد حسان الذي تكرم بقبوله الاشراف لنا على انجاز هذا البحث وما كان لتوجيهاته القيمة والبناءة ،ولجهوده فضل كبير في انجازه.

كما نتقدم بشكر الى طاقم البنك الوطني الجزائري على التسهيلات و المساعدات التي قدموها لنا نخص بذكر السيد المدير :تلي محمد والمكلفة بالدراسات شريفي لامية.

وفي الاخير نقوم بشكر كل الاساتذ بكلية العلوم الاقتصادية بور قلة ونخص بالذكر الأستاذ العزيز عزاوي عمر.

# إهـــــــــــداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة والسلام على خاتم الانبياء و المرسلين أهدي هذا العمل المتواضع الى:

الى نبع الحنانى ومصدر امتناني الى الحضن الدافئ و العيون الساهرة وسبب وجودي الى من زرعت فيا المبادئ وأنارت دربي بدعواتها إلى أغلى إنسانة في الوجود أمي .

إلى من تعب لألقى راحتي الى مشكاة النور إلى من علمنى معنى الكفاح و الاعتماد على النفس وأوصلني إلى ما أنا عليه الآن إلى سندي في الحياة أبي الحبيب.

إلى من قاسموني رحم أمي إلى أعز الناس على قلبي إخوتي ومصدر إعتزازي:رفيق ،فاتح و زوجته وابنه العزيز، وقرت عيني عبد القادر،وآخر العنقود حبيبي وصغيري عصام.

وأخواتي الحبيبات وشقيقات روحي : العزيزة صبرينة والغالية يسرى والحنونة خديجة.

الى الكتكوتة وحبيبة عمري سلسبيل أطال الله عمرها و رسخها على الدين.

إلى الاخت التي لم تنجبها لي أمي الى كاتمة أسراري ورفيقة عمري صديقة الغالية سهام.

الى العائلتي الكبيرة و بانتمائي: جدتي خيرة ،فاطمة وجدي الغالي طاهر أطال الله عمرهم.

الى أعمامي وعماتي وأخوالي وخالاتي وأولادهم،الى كل الاهل والأقارب وأخص بالذكر خالي الغالي اسماعيل.

الى صديقات الدراسة والسكن الجامعي أخواتي:عائشة،حنان،وسام،فتحية،فتحية،لبنى،لامية.

إلى كل من يعرفهم قلبي ونسيهم قلمي من قريب أو بعيد.

**الملخص:**

قامت الجزائر في السنوات الاخير بمجموعة من الاصلاحات و التى تهدف الى التنويع في الاقتصاد والاهتمام بمختلف المشاريع الاستثمارية خارج قطاع المحروقات ،هاته الاصلاحات تمكنها من توفير موارد مالية لا يستهان بها اذا ما تم القضاء على العراقيل التى تقف عائق في سبيل ترقيتها ،وعلى رأسها صعوبة الحصول على القروض المصرفية وهذا ما أدى الى عدم تطور وتوسيع في مثل هذه المشاريع .

وهذا الوضع جعل من الدول تقوم بتسطير مجموعة من البرامج ،والتى ترجمت في شكل هيئات لتنفيذ سياستها الاستثمارية من جهة ، ودعم المستثمرين من جهة اخرى ،كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ،والتى تساهم في تمويل نسبة معينة من تكلفة المشروع .

ويرتبط دور الهيئات بالدور الذي تلعبه البنوك العمومية من خلال تقديمها للقروض المصرفية ،والتى تمكن المستثمرين من اقامة مشاريعهم الاستثمارية ،ومن خلال مساهمة أحد هذه البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية ،والمتمثل في البنك الوطنى الجزائري –وكالة ورقلة –لاحظنا ان النتائج المحققة فى مجال تمويل المشاريع الاستثمارية على العموم مقبول ، رغم الصعوبات والعراقيل التى تواجه البنوك ،والمتمثلة في تعثر القروض المقدمة .

الكلمات المفتاحية : استثمار،تمويل ،بنوك تجارية، مشاريع.

Résume

Algérie a connu ces dernières années de reformes visant a diversifier l économie et de intérêt dans les différents projets investissement en dehors du secteur des hydrocarbures, a la suite des reformes de leur permettre de fournir des ressources financières a laquelle il faut compter ;si elles avaient été éliminés les obstacles que se dressent sur le chemin améliore ; en particulier la difficultés d obtenir prêts bancaires et est ce qui a conduit a l'incapacité de développer et d'accroitre les investissements dans de tels projets .

Cette situation a fais l'état d'un souligner une gamme de programmes , que ont été traduits sous la forme organismes a mettre en œuvre sa politique d'investissement ,dune part, et le soutien d'investisseurs ,d'autre part ,l'agence nationale de soutien a l'emploi des jeunes ,et que contribuent au financement d'un certain pourcentage du cout du projet .

Et le rôle des organismes associes, en particulier le rôle joue pas les banques publiques en fournissant des prêts bancaires ; ce que permet aux investisseurs d'établir leurs projet d'investissement : projets / banc/investissement .

# المقدمة

توطئة

يعتبر الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية من اهم النشطات الاقتصادية بحيث تساهم في بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية للدولة كما تساهم في تحقيق التوازن المالي وإنعاش النشاط الاقتصادي ويترجم هذا الاهتمام في تسطير العديد من البرامج التي تصبوا الى تنميتها ،فالمشاريع الاستثمارية اذ تباينت بين البلد والأخر للتركيبة الخاصة تبقي أداة من أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبعد تمويل هذه المشاريع من أصعب العماليات الان المشاريع الاستثمارية يتوقف على فعالية هذه الاخيرة في التنمية من خلال تحقيق عوائد كبيرة بأقل التكاليف وكذا دراسة وتحليل المخاطر التي يمكن ان تعرقله.

وتتم عملية التمويل بأسلوبين

-إما التمويل الذاتي أي تقوم المؤسسة بتمويل المشروع عن طريق التدفقات النقدية المحققة أو ارباح المؤسسة ،أو عن طريق التمويل الخارجي وذالك بلجوء الى مختلف الهيئات المالية الأخرى ،من بينها البنوك التجارية التي تمثل الشريانالاقتصاد.

و مما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للموضوع بشكل التالي:

## طرح الإشكالية:

### إلى أي مدى تساهم البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية؟

وبالتالي تتفرع عنها أسئلة فرعية تدور حول النقاط التالية:

-هل تساهم التسهيلات التي توفرها الوكالة فعلا في تحفيز الاستثمار في المنطقة؟

- هل يساهم التطور التكنولوجي على مستوي البنوك في تفعيل تسريع تمويل المشاريع الاستثمارية؟

### وكمحاولة أولية سنضع بعض الفرضيات للتساؤلات المطروحة:

- تتعدد وتتنوع طرق التمويل الاستثماري التي توفرها البنوك التجارية.
- يساهم التطور التكنولوجي في تفعيل المشاريع الاستثمارية .

**-صعوبات الدراسة**

-تحفظ البنك البنك من اعطاء بعض المعلومات.

–عدم وجود مذكرات بلغة الاجنبية.

**– أهمية الدراسة**

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الاستثمار و دوره في التنمية و النمو الاقتصادي فالعالم المتقدم و حتى التجارب الناجحة في دول العالم الثالث ، في أمريكا و شرق آسيا تبين الدور الريادي و الأساسي للاستثمار في إحداث التنمية الاقتصادية بهذه البلدان.

و يعد الاستثمار اليوم الشغل الشاغل لرجال السياسة و الاقتصاد و مجال اهتمام الباحثين و الجامعيين و انشغال رجال الأعمال و المتعاملين الاقتصاديين و البنوك و الهيئات المالية... الخ من المهتمين بقضايا الاستثمار و التنمية.

**– الدراسات السابقة**

قامت دراسات على بعض الجوانب المتعلقة وبالاستثمار و بعض الدراسات الأخرى على قضايا التنمية ، و لكن قلة قليلة من الدراسات التي ربطت ما بين الاستثمار و علاقته بالتنمية الاقتصادية ، و بحث آليات تشجيع و تطوير الاستثمار و انعكاساتها على التنمية و النمو الاقتصادي ، خاصة و أن تجربة تشجيع و تطوير الاستثمار في الجزائر حديثة و فتية ، و هي تستدعي تعميق الدراسات و البحوث لإضفاء النجاح عليها و تدعيمها.

**– دوافع اختيار الموضوع**

لقد جاء اختيارنا لهذا الموضوع انطلاقا من الاعتبارات التالية:

- لا شك أن للاستثمار دور في زيادة القدرات الإنتاجية للدولة، و رفع معدل النمو الاقتصادي و تحسين الوضع الاقتصادي فيها، كما أن عمليات الاستثمار الموجهة بصورة صحيحة إلى زيادة الترابط بين القطاعات الاقتصادية بما يحقق تنمية متواصلة ، لذلك فإن الاستثمار كان و لا يزال هو أساس التنمية و النمو الاقتصادي.
  الاقتصادي. فاختيارنا لهذا الموضوع نابع من هذه الأهمية و المكانة التي يحتلها الاستثمار
- تشكل الاستثمارات محور اهتمام الكثير من رجال الأعمال و أصحاب رؤوس الأموال و الحكومات في العديد من دول العالم ، و خاصة الدول النامية التي تسعى لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية و توطينها ، و نظرا لهذا المكانة التي يحتلها الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية .
- صعوبة الحصول المشايع الاستثمارية على الأموال اللازمة من مصادر مختلفة .

**– أهداف الدراسة :**

تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في النقاشات التي تدور في الوقت الحاضر ، في الدول النامية حول ضرورة تفعيل دور الاستثمار في التنمية الاقتصادية. و ذلك بدراسة آليات تشجيع و ترقية الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية.

لذلك فإننا نهدف من خلال هذا البحث إلى:

– دراسة مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المشايع الاستثمارية التى تفرضها البنوك من أجل منحها التمويل .

– بعض المكونات البارزة لمناخ الاستثمار في الجزائر و ذلك بدراسة و تحليل هذه المكونات من حوافز ممنوحة للمستثمرين ، و تسهيلات ، و خدمات ، و آليات أخرى متعددة تشكل في مجموعها سمات مناخ الاستثمار في البلد.

– التعرف على مراحل منح وتسير القروض الاستثمارية وتقييمها.

**– منهج الدراسة**

للإجابة على التساؤلات و إثبات أو نفي الفرضيات و تحليل النقاط المدرجة في البحث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي و الذي يعتمد على أسلوب الاستقراء و الاستنتاج.

**– حدود الدراسة :**

**الحدود المكانية:** تتجلى حدود الدراسة في قدرة البنك على تمويل المشاريع الاسثمارية وقد اقتصر مجال دراستنا على البنك الوطني الجزائري بولاية ورقلة.

**الحدود الزمنية:**أما في المجال الزمني فسنركز على السنوات الاخيرة أي من2010 إلى 2012التي تبنتها الجزائر كخيار استراتجي لتحقيق طموحات التنمية.

**–هيكل البحث.**

تطرقنا في الفصل الاول الى دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمار سنتناول فيه نشأة وتعريف البنوك والمشاريع الاستثمارية ،بحيث سنتطرق إلى تعريفها وميزانيتها ،ثم سنتعرف على مراحل منح وتسير القروض الاستثمارية ،بالإضافة الى الدراسات السابقة .

اما الجانب التطبيقي سنتناول فيه دراسة تطبيقية ببنك الوطني الجزائر ،وذلك من خلال تقديم بسيط للبنك وإجراء مقابلة مع عملاء هذا البنك .

# الـفـصـل الأول

# الفصل الثاني

تمهيد

إن متطلبات الحياة الاقتصادية والتطور الصناعي أدى إى ظهور مؤسسات مالية تدعى بالبنوك تتلقى الايدعات النقدية وتعرضها في شكل قروض وتعد الخدمات المصرفية التي تقدمها لعملائها أهم الاسس التي يتركز عليها التطور الاقتصادي للبلاد والتي تساهم بقدر كبير في تمويل المشاريع الاستثمارية.

## المبحث الأول:النظريات الادبية والتطبيقية.

### المطلب الأول : نشأة البنوك وتطورها.

**1-نشأة البنوك :**

إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترتقي إلى عهد البابل " العراق القديم " في الألف الرابع قبل الميلاد، أما الإغريق عرفوه قبل الملاد بأربعة قرون بدايات العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات وجمع الودائع ومنح القروض، أما فكرة الاتجار بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصراف الذي يكتسب دخله من مبادلة العملات سواء كانت عملات أجنبية أو محلية[1].

أما في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى ظهرت البنوك بشكلها الآتي، وبالظبط في القرن 13، و14 م بعد إزدهار المدن الإيطالية وفي أواخر القرن 16 م إلى المطالبة بإنشاء بيوت صيرفة حكومية، وهكذا تطورت الممارسات المالية من صراف إلى بيت صيرفة إلى بنك.

وأول بنك حمل هذا الإسم في التاريخ هو بنك برشلونة سنة 1401م، أما أقدم بنك حكومي تأسس في البندقية عام 1587م، وجاء بعده بنك أمستردام عام 1609م، وعلى إثر الإكتشافات الجغرافية والفتوحات إزدهرت البلدان الاوروبية في القرن 16 و17م فازدهرت الاعمال المصرفية نتيجة تدفق الخيرات النفيسة[2].

وفي القرن 19م اخذت البنوك تتوسع وتأخذ شركات مساهمة واعتمادا من النصف الثاني من هذا القرن إزداد عدد البنوك المتخصصة في الإقتراض المتوسط والطويل الأجل.

[1]- شاكر القزويني، " محاضرات في إقتصاد البنوك " ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر1989، ص 25.
[2]- السيد عبد الوالي ، " إقتصاديات النقد والبنوك " دار النشر، القاهرة1998، ص 71.

**2: تعريف البنوك ودورها.**

كلمة بنك من أصل إيطالي وتعني المصطبة التي يجلس عليها الصارفون لتحويل العملة ثم تطورت إلى معنى المنضدة التي يتم عليها عد وتبادل العملات ثم أصبحت تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.

أما في العربية فهي مشتقة من صرف، صارف، واصطرف الدينار بمعنى بدلها بدراهم سواها، والصرفي هو الشخص الذي يبيع النقود بنقود أخرى[1]، وحديثا تطور مفهوم المصرف وحدد هدفه وتبين لنا ذلك من خلال بعض التعاريف :

**التعريف الأول** : " هيئة محلية أو دولية تتعلق أعمالها بالمال ويخول لها القانون الخصم وتداول السندات الاذنية والكمبيالات وغيرها من السندات والديون الأخرى [1]".

**التعريف الثاني** : " مؤسسة مالية وسيطية تتعامل بأدوات الإئتمان المختلفة القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل في كل من سوقي النقدي والمالي وأسواقها وأيضا تؤدي مهمة الوساطة بين المقرضين والمقترضين بهدف تحقيق الربح ".

**التعريف الثالث** : عرفت البنوك في الولايات المتحدة الامريكية على انها " منشأة حصلت على تصريح للقيام بأعمال التصريف تسمى bank charter سواء حصلت على هذا التصريح من الحكومة المركزية أو من حكومة الولاية التي تباشر فيها نشاطها[2]"

**3– وظائف البنوك التجارية :**

1– تلقي الودائع : تتمثل هذه الوظيفة في قبول البنوك التجارية للودائع من أصحابها مع حق أصحابها في السحب عليها في الحال بواسطة دفاتر الشيكات التي تعطى لهم ويسمى هذا النوع من الودائع بالودائع تحت الطلب.

وتعتبر الوديعة تعهد من البنك لصاحبها بأن يدفع له أي مبلغ في شكل نقود قانونية في حدود قيمة الوديعة وذلك في أي وقت شاء أو لأي شخص يعينه صاحب الوديعة ويتم ذلك بواسطة شيك يحرره صاحب الوديعة.[3]

---

1- دكتور : منير إبراهيم الهندي، " إدارة البنوك التجارية "، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، طبعة2، 2000، ص 5.
2- الدكتور محمد نوري الشمري، " النقود والمصارف " دار الكتب للطباعة والنشر1995، ص 154.
3- الدكتور خالد امين عبد الله، " العمليات المصرفية " دار وائل للنشر، عمان1998، ص 15.

تعتبر الودائع أهم مصادر تمويل البنوك التجارية لذلك فهي تحرص دائما على تنميتها وتأخذ الودائع شكلين فإما ان تكون قصيرة الأجل كالودائع الجارية أو الطويلة كالودائع الإداخارية وأيا كان شكلها فعليها يتوقف عمل البنك مثل : منح القروض وإنشاء الإئتمان.

2 - إستخدام الموارد : تتمثل هذه الوظيفة في كيفية إستعمال هذه الموارد من طرف النظام البنكي، فالبنوك لا تحصل على النقود من أجل تخزينها أو تجميدها، لكنها تبحث عنها وتجمعها من أجل إستعمالها في منحها كقروض إلى أولئك الذين يحتاجون إليها.

تمثل القروض في حقيقة الامر النشاط الرئيسي للبنوك التجارية، إضافة إلى هذا فالبنوك تقوم أيضا بإستخدام مواردها على شكل إستثمارات تتمثل عادة في أذونات الخزينة أو الأوراق المالية المضمونة من الحكومة، والأوراق التجارية إضافة إلى إستثمار في الأوراق المالية لشركات مختلفة لكن الإستثمار في هذا النوع محدود نظرا للمخاطر التي تتعرض لها الاوراق المالية من إنخفاض في قيمتها على مستوى الأسواق المالية.

3- خلق الإئتمان ( خلق النقود المصرفية ): جوهر فعاليات البنك هو قبول الأموال من البعض بشرط إعادتها إليهم وإعادة تقديمها للبعض الآخر لكي يستفيدوا منها بشرط أن يعيدها إليه في الميعاد، وهنا يظهر معنى الإئتمان بحيث هو مبادلة مال بآخر بعهد وفاء مقبل، ومعنى ذلك أن يتنازل أحد الطرفين مؤقتا لآخر عن المال على أمل إستعادته منه فيما بعد[1].

ومعنى قدرة البنوك التجارية على خلق النقود المصرفية هو فتح لمجموعة من عملائها حسابات جارية لديها، حيث أن التعامل بالشيكات والحوالات يقوم على أساس وجود مثل هذه الحسابات لدى تلك البنوك التجارية2.

**4: مصادر التمويل البنوك التجارية.**

هناك عدة تصنيفات لمصادر تمويل المشروع، فهناك التصنيف حسب المصادر الداخلية والمصادر الخارجية، حيث تعتر الأولى متأتية أساسا من الموارد الخاصة بالمؤسسة وتتمثل في الأرباح المحتجزة، وهي الأرباح التي توزع على الملاك وتحتجز من أجل إستثمارها توقعا للحصول على فوائد أكبر، كما تعتبر الإحتياطات المخصصة للإهتلاك والتقادم كمصدر آخر من مصادر التمويل الداخلية، أما المصادر الخارجية فيلجأ إليها في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الداخلية لضمان الاحتياجات الكلية من الأموال وغالبا ما تكون هذه الوضعية هي السائدة، وواقع الأمر أن مصادر الأموال التي يمكن للمؤسسة أن تحصل منها على إحتياجاتها المالية تنقسم إلى مصادر التمويل قصيرة الأجل والمصادر المتوسطة الأجل وأخيرا المصادر طويلة الأجل والتي سوف نتناولها فيما يلي :

**أ– مصادر التمويل قصيرة الأجل :**

يقصد بالتمويل قصير الأجل التمويل الذي يحصل عليه المستثمر أو المؤسسة من الغير ومدة سداده لا يتعدى السنة، وهذا النوع من التمويل يعتمد على طبيعة عمل أو طبيعة النشاط الذي يمارسه المشروع.

**ب– مصادر التمويل المتوسطة :**

القروض المتوسطة الأجل هي نوع من التمويل المتوسط المدى يتراوح ما بين سنة إلى خمسة سنوات، ويعتبر من المصادر الرئيسية لتمويل الإستثمار في الأصول الثابتة وفي الجزء الدائم من الأصول المتداولة وتنقسم مصادر التمويل متوسط الأجل إلى نوعين أساسيين، القروض المباشر والقروض بالإستئجار.

**ج– مصادر التمويل طويل الأجل :**

يمثل التمويل طويل الأجل الأموال التي تتوفر للمشروع لتمويل فرص الإستثمار المتاحة، ويمثل التزاما على المشروع كشخصية معنوية مستقلة. ونقصد بمصادر التمويل طويلة الأجل الأموال التي توضع تحت تصرف المستثمر أو المؤسسة لفترة تفوق 05 سنوات.

**5:مفهوم القروض البنكية**

القروض هي أساس نشاط البنوك والمؤسسات المالية ,فهو فعل ثقة بين الطرفين و يتضمن تقديم أموال مقابل وعد بالتسديد مع فائدة معينة تراعي المدة و المخاطرة وبالتالي كل قرض يتضمن عنصرين (الفجوة الزمنية و الثقة) ولا يعتبر قرض إذا لم تتوفر الفجوة الزمنية , وتختلف القروض بحسب العناصر التالية و ذلك طبقا للعمليات التي تقوم بها [1].

- المدة الزمنية ( قصيرة الأجل– متوسطة الأجل– طويلة الأجل).
- الضمانات
- موضوع القرض

---

1–إسماعيل محمد هاشم، " مذكرات في النقود والبنوك "، دار النهضة العربية1984، ص 28.

**6 :أنواع القروض البنكية**

**أ–القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال:**

ويقصد بنشاطات الاستغلال العمليات التي تقوم بها المؤسسات في المدى القصير أي <اقتناء مواد أولية , دفع أجور ,تامين > و تمويلها يكون بمنح قروض قصيرة عادة اقل من سنة و قد تصل الى سنتين , وتقوم به أساسا البنوك لتمويل التكاليف المرتبطة بعملية الإنتاج العادية و متطلبات الصندوق و تستحق بعد تصريف المنتجات و تحقيق عوائد من المبيعات .

يمثل تمويل نشاطات الاستغلال أهم مجال التمويل البنكي خاصة التجارية لطبيعتها .

هناك عدة طرق تتبعها هذه البنوك لتمويل هذه الأنشطة وفقا لطبيعة النشاط <تجارة ,صناعة , زراعة , خدمات> أو الوضعية المالية للمؤسسة في حالة عدم التصريف و استمرار عملية الإنتاج لا يمكن الوفاء , وتطلب المؤسسة تحديد الفترة أو ما يطلق عليه <خط القرض> و يمكن قبوله من طرف البنك أو رفضه حسب ملف القرض.

و تنقسم قروض الاستغلال إلى نوعين وهي:

**1– قروض الاستغلال العامة CREDITS D'EXPLOITATION GLOBAUX**

**2– قروض الاستغلال الخاصةCREDITS D'EXPLOITATION SPECIFIQUES**

**ب–القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار :**

إن نشاطات الاستثمار تختلف عن نشاطات الاستغلال من حيث الموضوع و المدة و الطبيعة.

و تبعا لذلك تختلف قروض تمويلها و هي زمنيا متوسطة و طويلة الأجل.

سابقا كان تمول هذه الأنشطة بنوك متخصصة اعتمادا على نظرية التخصص التي مفادها <<الأموال المقترضة لأجل قصير يجب أن تذهب إلى توضيفات قصيرة الأجل , أما التوضيفات المتوسطة و طويلة الأجل فيلزمها أموالا مقترضة لمدة طويلة >> و تم

التخلي عنها حيث سمحت فرنسا عام 1966 للبنوك التجارية بمنح قروض متوسطة المدى للسماح للبنوك بالمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد .

القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار تكون متوسطة الأجل إذا تعلق الأمر بتمويل الحصول على آلات و معدات, و تكون طويلة الأجل إذا تعلق الأمر بتمويل الحصول على عقارات < أراضي ,مباني.....>

**ج– القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية:**

الغرض من منح هذه القروض هو تدعيم التجارة الخارجية لكل بنك , وعند منحه لهذه القروض يواجه

مشكلة سعر الصرف و تغيراته و مشكلة تحويل المبالغ المالية , و يمكن تقسيم القروض الخاصة بالتجارة الخارجية إلى نوعين[1] :

- قروض موجهة لتمويل الواردات.
- قروض موجهة لتمويل الصادرات.

1- بن سالم فاطمة الزهراء، معالجة القروض البنكية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في المحاسبة، المركز الجامعي بالمدية، الدفعة الأولى 2004/2003، ص 14.

**المطلب الثاني :مراحل ومعايير منح القرض الاستثماري .**

1-مفاهيم عامة حول المشاريع الاستثمارية.

هو ذلك الجزء المستقطع من الدخل المستخدم في العملية الإنتاجية من أجل تكوين رأس المال أو التضحية بثروة مالية مؤكدة حالية قصد تحقيق ثروة مستقبلية غير مؤكدة ، وبالنسبة للمشروع الواحد هو شراء أو تكوين أصول إنتاجية مثل المباني والمعدات وتجهيزات المصانع .

تعتبر الفوائض النقدية سواء لدى الأفراد أو المؤسسات أو المنشئات الأهلية والحكومية بمثابة المصدر الأساسي استثمار ذلك لأن كل ما يدخر أو يزيد عن الحاجة الاستهلاكية يعبر مستثمرا محتملا وليس مؤكدا لأنه ليس بالضرورة أن يستثمر كل ما لديه من فوائض نقدية بل ربما يحولها إلى مدخرات لإنشاد الأمان المطلق لها و إذا كان الادخار مجرد استهلاك مؤجل يتحلى به الفرد أو الجماعة عن إشباع رغبة استهلاكية مختلفة في المستقبل وذلك بدون استعداد لتحمل أدنى درجة من المخاطرة .

وبالتالي فالاستثمار هو التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة (وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال للمدخر ) وذلك أملا في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل أو يمكن القول بأنه التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها عن إشباع استهلاك حالي وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها في إشباع استهلاك مستقبلي.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الاستثمار بأنه التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة و لفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم وذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقيق هذه التدفقات . [1]

---

1-بورديح صورية :دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات المصغرة،مذكرة ماجستير،جامعةمنتوري،قسنطينة(2005-2006)

**1-2:أهمية الاستثمار**

***يعتبر*** موضوع الاستثمار من بين العديد من المواضيع الاقتصادية التي حظي باهتمام كبير من قبل العديد من الاقتصاديين و السياسيين و المفكرين وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

***إن*** اهتمام الدول المتقدمة بموضوع الاستثمار جاء من خلال قيامها بإصدار القوانين و التشريعات المشجعة للاستثمار ليس على مستوى دولها فقط بل ذلك الاهتمام ليشمل كافة الدول الأخرى.

***ويظل*** ذلك واضحا من خلال قيام تلك الدول بتسهيل كافة الإجراءات اللازمة لانتقال رؤوس الأموال إلى الأخرى و يظهر جليا من خلال نشاط الشركات المتعددة الجنسيات كما يلاحظ أن اهتمام الدول المتقدمة بموضوع الاستثمار والمواضيع المتعلقة به انحصر بنواحي كمية تتمثل في[1] :

- خلق مناصب شغل وبالتالي زيادة الإنتاج ومنه زيادة الاستهلاك المحقق للرفاهية الاجتماعية.
- هو الصورة المعبرة للنمو و التقدم الوطني ومدى تحقيق المعيشة والرفاهية الاجتماعية. يؤدي إلى زيادة مساهمته في الناتج الوطني الإجمالي.
- يعمل على إشباع الحاجيات الأساسية لأغلبية السكان.
- ***ثم*** امتد ليشمل النواحي النوعية و التي تتمثل في:
- زيادة وتحسين إنتاجية راس مال و العمل على تحسينها بالاستمرار.
- تحقيق الاستخدام و التوزيع الامثل لراس المال المتاح بين الفرص الاستثمارية المتعددة.

1-أحمد النبهاني،الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي،دار آمنة للنشر والتوزيع،الأردن،ص91.

**3- مفهوم ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثماري.**

**3-1- مفهوم و أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثماري .**

تتمثل دراسة الجدوى الاقتصادية في تلك المجموعة من الدراسات التي تسعى إلى تحديد مدى صلاحية المشروع المقترح و[1] "هي أسلوب علمي لتقدير احتمالات نجاح أو فشل مشروع معين قبل التنفيذ الفعلي و ذلك في ضوء قدرة المشروع على تحقيق أهداف معينة للمستثمر ، كما تعرف على أنها "منهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية ، تعتمد على المعرفة الدقيقة لاحتمالات نجاح أو فشل مشروع استثماري معيين و اختبار مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق أهداف محددة ، تتمحور حول الوصول إلى أعلى عائد و منفعة للمستثمر الخاص أو الاقتصاد القومي أو لكلبهما على مدى عمره الافتراضي ، و هي "مجموعة من الأساليب العلمية المستمدة من علوم الاقتصاد و الإدارة و المحاسبة ، تستخدم في تجميع البيانات و دراستها و تحليلها، بهدف تقييم المشروعات الاستثمارية".[2]

، تجرى لتحديد مدى صلاحية المشروع الاستثماري من عدة جوانب ، قانونية ، فهي " مجموعة متكاملة من الدراسات المتخصصة تسويقية ، إنتاجية ، مالية ، اقتصادية و اجتماعية لتحقيق أهداف محددة و التي يمكن في النهاية من اتخاذ القرار الاستثماري الخاص بإنشاء المشروع من عدمه ، بمعنى قرار قبول أو رفض فكرة المشروع

نستنتج من خلال هذه التعاريف مضمون و أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية فيما يلي:

ارتباط دراسات الجدوى بمستوى المرحلة التخطيطية للمشروع ، إذ تسمح بتصور المشروع قبل البدا في تنفيذه لضمان الحفاظ على الموارد الاقتصادية-التي تتصف بالندرة النسبية-من الضياع ، أي التخصيص اللازم لها ، فهي أداة للحيطة و الجذر تجنب المستثمر من الدخول في مجالات استثمارية لا عائد منها.

- ✓ تسمح دراسة الجدوى الاقتصادية بتنظيم المشروعات و الاختيار الأمثل بين البدائل المتاحة.[3]

1-صلاح الدين الحسن السيسي،دراسة الجدوى وتقيم المشروعات بين النظرية والتطبيق،طبعة الاولى،دار الفكر العربي،القاهرة مصر2003،ص50.
2-عاطف جابر طه عبد الرحيم ،دراسات الاصيل العلمي والتطبيق العملي،دار الجامعة،القاهرة مصر2003،ص02.
3-ناصر دادي عدون،التحليل المالي،الجزء الاول،دار الطبع المحمدية العامة الجزائر،ص15.

- ✓ تعد دراسة الجدوى الاقتصادية منهجية علمية ، لاتخاذ القرار الاستثماري في ظروف عدم التأكد و المخاطرة الناتجة عن متغيرات بيئية مختلفة ، إذ تعمل على التقليل من مخاطر ظروف عدم التأكد ، و توفر درجة معينة من اليقين ، فهي أداة علمية تجنب المستثمر من الانزلاق إلى المخاطر و تحمل الخسائر.
- ✓ هي دراسة معمقة تتكون من مجموعة من المراحل المتتابعة ، تتناول جوانب استطلاعية عامة ، بيئية ، قانونيه تسويقية ، فنية ، مالية و اجتماعيه و تزود المستثمر بالبيانات و المعلومات التي تمكنه من اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد.
- ✓ دراسة الجدوى تجعل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية عملية متكاملة الأبعاد ، تأخذ في اعتبارها كافة العوامل التي يمكن أن تؤثر على أداء المشروع ، و هو ما يجعل عملية حساب المخاطر المتوقعة عملية دقيقة ، و بأقل درجة ممكنة من عدم التأكد.
- ✓ تساعد في الوصول إلى هيكل التكاليف الأمثل للمشروع و المتوافق مع حجم المشروع الأمثل ، مما يسمح بتحقيق أقصى ربح ممكن.
- ✓ تتصف المشروعات التي يقع عليها الاختيار بعد دراسة الجدوى الاقتصادية "بأعلى مستوى من الكفاءة ، و التي تشير إلى معدل العائد من كل وحدة استثمار و الفعالية و التي تشير لدرجة تحقيق المشروع للهدف منه ، و القابلية للنمو و التي تشير لمقدرة المشروع على التوسع و الاستمرار و الملائمة و كي نشير إلى مدى تواؤم نشاط المشروع مع البيئة العامة للمجتمع .
- ✓ تسمح دراسة الجدوى الاقتصادية بقياس و اختبار درجة حساسية المشروع للمتغيرات الداخلية و الخارجية المؤثرة فيه ، باستعمال تحليلات الحساسية التي تسمح بتقدير درجة حساسية الأرباح لتلك المتغيرات إذ تشمل الدراسة على معطيات يتم الوصول إليها عبر اختبارات تجرى لمعرفة مدى تأثر المشروع في حالة تقلبات (سعر الصرف ، القوانين ...) قد تطرأ على المتغيرات الحالية و التعرف على قدرة المشروع في تحمل نتائج أي تغيير حاصل.
- ✓ تساعد في وضع الخطط و البرامج الخاصة بدورة حياة المشروع في مراحل ما قبل تنفيذ ، و مرحلة التنفيذ و المتابعة كما تساعد في إعداد برامج توفير المعدات و المباني و العمالة و التدريب و تخطيط الإنتاج ، و غيرها من الأمور الفنية و التقنية التي تخص المشروع.
- ✓ تشمل الدراسة على قدر كبير من الدقة في معالجة المعلومات و البيانات إعدادا و تحليلا ، و ذلك ليتم الاعتماد عليها من حيث فرص نجاح المشروع ، إذ يقوم بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية مختصون في الاقتصاد ، و مهندسين و خبراء في مجالات متعددة ، الأمر الذي يزيد من درجة دقة الدراسة و الاعتماد عليها. [1]

1-طلال الكداوي،تقيم القرارات الاستثمارية ،دار اليزوري العلمية،الأردن2008،ص35.

✓ أما بالنسبة لأهمية الدراسة للاقتصاد المحلي ، فهي تساعد المشروعات في تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية. و بهذا فدراسة الجدوى الاقتصادية لازمة لكل أنواع المشروعات باختلاف أهدافها ، سواء كانت عامة أو خاصة ، جديدة أو قائمة ، و هي مطلوبة في المشروعات الصناعية و الزراعية و الخدماتية ...، لتقدير حظوظ النجاح ، كما أن معظم الدول التي تشجع الاستثمار الخاص و الأجنبي ، اتجهت إلى عدم منح التراخيص لمزاولة الأنشطة ، إلا بعد تقديم دراسة جدوى اقتصادية توضح العوائد المتوقعة ، مقارنة بالتكاليف المتوق من الاستثمار طوال عمر المشروع الافتراضي و لم تعد البنوك و المؤسسات المالية و التنموية تكتفي بالضمانات التي تحصل عليها من العملاء الذين يطلبون قروض الاستثمار بل يتوقف قرار البنك أو المؤسسة المالية لمنح الائتمان ، على ضرورة تقديم مستند دراسة الجدوى ألاقتصادية يثبت ربحية المشروع و جدارته الائتمانية مما يجعلها تقبل تمويله.

**3-2-دارسة الجدوى الاقتصادية:**

**3-2-1- الدراسة التسويقية**

***إن*** دراسة الجدوى التسويقية يقصد بها " مجموعة من الدراسات والبحوث التسويقية تتعلق بالسوق الحالي و المتوقع للمشروعات المقترحة محل الدراسة ، ينجم عنها توافر قدر من البيانات والمعلومات التسويقية ، تسمح بالتنبؤ بحجم وقيمة المبيعات من منتجات محددة ومشروعات معينة خلال فترة مقبلة أو مستقبلة . [1]

1- كاظم جاسم العيساوي ،دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروع ،دار المناهج ،سنة2001،ص22.

***الهدف*** الرئيسي لدراسة الجدوى التسويقية يتمثل في قياس حجم السوق الحالي والمتوقع للمنتجات والفرص الاستثمارية محل الدراسة.

**3-2-2-الدراسة الفنية**

***يمكن*** أن تعرف دراسة الجدوى الفنية بأنها تلك الدراسة التي تنحصر مهمتها في دراسة كافة الجوانب الفنية المتعلقة بالمشروع المقترح ، والتي يمكن الاعتماد عليها في التوصل إلى قرار استثماري، إما بالتخلي عن المشروع أو التحول إلى مرحلة التنفيذ،ويتم ذالك عن طريق إختيار حجم المشروع وطاقته الانتاجية،وموقع المشروع .

**3-2-3 : الدراسة المالية**

***تعتمد*** دراسة الجدوى المالية على مجموعة من البيانات والمعلومات لأوجه التكاليف المختلفة في المشروع ، والتدفقات النقدية الداخلة ضمن المشروع فتعتبر هذه الدراسة تقييما شاملا لما تتضمنه من معايير تقنية واقتصادية تعمل على تقييم وتحليل واف حول فعالية وربحية المشروع.[1]

***التحليل*** المالي هو تشخيص للحالة المالية للمؤسسة باستعمال وسائل وتقنيات تختلف باتلاف الطرق والأهداف ، ويهدف هذا التحليل أساسا إلى فحص السياسات المالية في مؤسسة ما وذلك بدراسة تفصيلية لمعطيات وبيانات مالية ، وذلك لمحاولة معرفة وتغيير الأسباب التي أدت إلى ظهور المشاكل ، وهذا ما يؤدي إلى معرفة واستنتاج نقاط الضعف والقوة في السياسة المالية المتبعة وبعد ذلك إعطاء اقتراحات للخروج من هذه الوضعية إذا كانت الوضعية المالية سيئة أو العكس محاولة توفير الشروط الضرورية التي تسمح باستمرارها والتحمس للوصول للحالة المالية المثلى.

1-سعيدعبد العزيز عثمان ،دراسات جدوى المشروعات بين النظرية و التطبقية ،كلية التجارة،جامعة الاسكندرية ،ص44.

**4-إجراءات تمويل المشاريع الاستثمارية:**

**4-1 مراحل منح القروض الاستثمارية:**

أ-الفحص الأولى لطلب القرض: يقوم البنك بدراسة الطلب لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك خاصة من حيث الغرض ،الأجل وأسلوب السداد ، كما يساعد هذه العملية لمعرفة شخصية العميل من خلال لقائه مع المسئولين وقدراته على اتخاذ القرار المبدئي إما بالاستمرار أو الاعتذار مع توضيح الأسباب للعميل.

ب-التحليل الائتماني للقروض:

يتضمن تجميع المعلومات التي يتم الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية السابقة للبنك ،ومدى ملائمة رأس المال من خلال التحليل المالي باالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة والتي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المؤسس.[1]

ج-التفاوض مع المقترض:

يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي سيستخدم فيه وكيفية صرفه وطريقة سداده والضمانات المطلوبة.

وسعر الفائدة ويتم الإنفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض لتحقيق المصالح .[1]

د-اتخاذ القرار:

في حالة قبول التعاقد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي تتضمن بيانات المنشأة طالبة القرض ،موقفها الضريبي ،وصف والغرض منه ،الضمانات المقدمة ،وملخص الميزانية لثلاث السنوات الأخيرة ومؤشرات السيولة ،الربحية ،والنشاط الائتماني بشأن القرض ،بناء علي كل هذه المعلومات يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة :

---

1-محمد صالح الحناوي ،عبد الفتاح عبد السلام :المؤسسات المالية ،البورصة و البنوك التجارية ،الدارة الجامعية،مصر2000،ص281.

ر-صرف القرض:

يشترط لبدء استخدام القروض توقيع المقترض على اتفاقية القرض وكذالك تقديمه للضمانات المطلوبة واستفاء الالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.

ز-متابعة القرض والمقترض :

الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سيرة المنشأة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة ،وقد تظهر من التصرفات من المقترض و التي تتطلب اتخاذ الاجراءات القانونية لمواجهتها وهذا للحفاظ على حقوق البنك .

و-تحصيل القرض:

يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه وذالك إذا لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة وهي الاجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض مرة اخرى .[1]

1-جمعون نوال،دور التمويل في التنمية الاقتصادية،مذكرة ماجستير،كلية علوم التسيير،جامعة الجزائر2004/2005،ص 2 2.

## المبحث الثاني:النظريات التطبيقية

### المطلب الاولى:الدراسات السابقة.

**1-أحلام بركة**،بعنوان:فعالية البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية،مذكرة ماستر،جامعة ورقلة ، 2014.

تتمحور الدراسة حول الاشكالية التالية:مامدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية وضمان استمرارها.

الهدف من الدراسة مدى فعالية القروض الموجهة لتمويل المشاريع الاستثمارية من جهة ،وعملية سير هذه القروض داخل البنك من جهة اخرى .

**اما نتائج الدراسة فتمثلت فيما يلى:**

-تردد البنك في مساهمة البنكية وهذا مأعاق تقديم القروض اقتناء عتاد ومواد اولية مما يصاب بعض اصحاب المشاريع بالاستياء.

-عدم راحة بعض العمال وذالك لإدراكهم بعدم جواز الربا وتحريمها.

-لقد خضع قرار التمويل الى دراسة معمقة من طرف اصحاب المشروع وهذا ما جعل المدة الفاصلة بين بزوغ فكرة المشروع تطبيقه على ارض الواقع .

-تساهم البنوك في التنمية الاقتصادية من خلال منحه للقروض كونها الملجأ الاخير للتمويل بالنسبة لأصحاب العجز المالي.

-عدم ممارسة البنك للبيروقراطية وذالك في منحه للقروض للأفراد والمؤسسات المالية.

**2-دراسة جاسر محمد سعيد الخليل** ، بعنوان :أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين ،مذكرة ماجستير ،جامعة النجاح الوطنية ،فلسطين ،2004.

تتمحور الدراسة حول الاشكالية التالية :محددات وأركان السياسة الائتمانية ودورها في ادارة المخاطر وعلاقتها بالاستثمار الخاص في فلسطين .

هدف الدراسة الى معرفة السياسة الائتمانية وعلاقتها بالاستثمار الخاص ،كما سعت الدراسة الى غياب تأثير السياسة الائتمانية للبنوك التجارية على الاستثمار الخاص في فلسطين وقد اعتمد الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري ،وأسلوب التحليل الاحصائي للدراسة التطبيقية .

- لخصت الدراسة الى توجيه الجهود نحو محفزات الطلب على الاستثمار مع التوصل الى ان دور السياسة الائتمانية مرهونة بالضغوطات التى تتحكم بالبيئة الاستثمارية في فلسطين كما توصل حسب تحليل الدراسة الى الدور السلبي له مما أثر على المسار الحي في التمويل وتحريك عملية الاستثمار كون القطاع مثقل بالسيولة ،بل أصبح وسيطا لتسرب المدخرات الوطنية الى الخارج ،في ضل عدم كفاية السبل الكفيلة بتحويله نحو سياسة التمويل متوسط وطويل الاجل.

**3-سخري كمال** :دور البنوك التجارية في تميل المشاريع الاستثمارية مذكرة ماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة( 2012-2013)

**تتمحور الدراسة حول الاشكالية التالية** :ما هو دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية ؟

-إن هدف هذه الدراسة هو محاولة خلق وكيفية تفعيل نشاطات هذه المصاريف بحيث تعمل على تطوير الجوانب الايجابية .

**-أما نتائج الدراسة فتمثلت فيما يلى** :

1-مهما اختلف نوع المشروع الاستثماري إلا أن تمويله وتقييمه يتطلب تدخل من طرف البنوك التجارية خاصة اثناء الدراسة لملف القرض وهذا يؤكد الفرضية الاولى .

2-في ظل العولمة و المنافسة والبحث عن الاستخدام الأكثر مرد ودية فالبنك يوجد جزء من موارده لتلبية طلبات تمويل أصحاب المشاريع .

3-سمح تمويل المشاريع الاستثمارية في ظل برنامج التشغيل بتدخل الدولة من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،وهذا ما يؤكد الفرضية الثانية بأن التمويل المتوفر من البنوك التجارية غير كافي لتلبية الاحتياجات التمويلية لمثل هذه المشاريع 4-غالبا ما يسعى أصحاب المشاريع الى الاستثمار في المجلات التى تشهد قبولا كثيرا ،وغياب المشاريع ذات المر دودية وقابلة للتطوير تشجيع البنك على تفعيل تطويرها وهو ما تؤكده الفرضية الثالثة .

5-أما فيما يخص مشكل تمويل المشاريع في الدول النامية فانه يرجع في المقام الأولى إلى عدم تطور النظام المالي بها ،حيث يفتقر إلى العديد من أدوات التمويل كالقروض طويلة الأجل ،وغيرها من مصادر التمويل الحديثة ،والجزائر كغيرها تملك نظاما ماليا غير متطور لايوفر مصادر التمويل التى تتلاءم واحتياجات المشاريع الاستثمارية ، وبالتالي فهي مرغمة على التمويل من البنوك التجارية .

6-ووفقا لوضعية النظام المالي نجد أن أصحاب المشاريع الاستثمارية ،مرغمة على الاعتماد على القروض البنكية والالتزام بكافة الشروط التي تفرضها البنوك رغم عدم رضا العميل .

7-من خلال تمويل نسبة معينة من الملفات المدعين ،يبرز أثر الموافقة البنكية في إقامة المشروع من عدمه،وهو ما يتبين معه انعدام التنسيق بين الوكالة الوطنية والوكالة البنكية ،بحيث تفرض هذه الأخيرة تمويل مشاريع كانت مقبولة من وكالة الدعم ،وهذا ما ينفي الفرضية الرابعة .

4-**دراسة محمد عماد بساسي** ،مذكرة ماستر بعنوان :دور البنوك التجارية في تحفيز الاستثمار دراسة حالة بنك bdr،وكالة ورقلة 2014.

تتمحور الدراسة حول الاشكالية التالية:مامدى مساهمة البنوك التجارية في تحفيز الاستثمار .

وهدف من هذه الدراسة على الاطلاع بواقع الاستخدام العملي لآليات تمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية ومحاولة إظهار وإبراز الحوافز المقدمة من طرف البنوك .

**نتائج الدراسة :**

1-عدم تركيز البنك على القروض المتوسطة الممنوحة للزبائن العادين باعتبارها ذات ربحية للبنك ومورد مستمر للأموال على الفائدة المطبقة على هذا النوع من القروض.

2-نلاح إرتفاع كبير في حجم القروض الممنوح للشباب البطال مما يؤثر سلبا على خزينة البنك ،كون معظم هذه القروض غير مجدية من ناحية التسديد

3-انخفاض حجم المبالغ المقدمة في اطار القروض العقارية على الرغم من الربحية العالية لمثل هذا النوع من القروض باعتبارها قروض طويلة الاجل .

4-تتعدد وتتنوع طرق التمويل الاستثماري التي توفرها البنوك التجارية

5-تقدم البنوك التجارية جملة من التحفيزات قصد تحفيز المشاريع الاستثمارية وذالك من خلال جملة من القروض الممنوحة .

5-**بو ريدح صورية** :مذكرة ماجستير ،حول دور البنوك التجارية في تمويل وتهيئة المؤسسات المصغرة ،جامعة قسنطينة ،السنة الجامعية (2005-2006)

-تتمحور هذه الدراسة حول الاشكالية التالية :ماهو دور البنوك التجارية في تمويل وتهيئة المؤسسات المصغرة .

**أما نتائج الدراسة فتمثلت فيما يلي :**

1-مهما اختلف شكل الدعم لإنشاء مؤسسة مصغرة فإن تمويلها يستدعي تدخل البنوك التجارية .

2-في ظل العولمة والمنافسة والبحث عن الاستخدامات الاكثر مردو دية ،فالبنك يوجه جزء من موارده لتلبية طلبات أصحاب المشاريع .

3-في ظل المخاط المرتبطة بتمويل المؤسسات المصغرة فإن وكالة البنك أثبتت نجا عتها في تمويل المؤسسات بحيث لا تتعدى النسبة الممولة عن الحد الاقصى المنصوص عليه .

4-قد يسعى البنك الى قبول تمويل المشروع في الوقت الذى يكون صاحبه قد استفاد من التمويل من وكالة بنكية تحقق مثل هذه الازدواجية فترة استكشافها من البنك.

5-سمح تمويل المؤسسات المصغرة في ظل برنامج التشغيل ،في عدم تشدد البنك في دراسة ملفات هذه المشاريع وإسقاط دراسات دقيقة عليها .

6-**سعاد صدقي**:مذكرة ماجستير ،حول دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية ،دراسة حالة البنك الوطني الخارجي،"وكالة جيجل " السنة الدراسية (2005-2006)

-الهدف من هذه الدراسة هو التعريف بالإمكانيات السياحية الموجودة بالجزائر و الوصول الى المكانة التى يحتلها ضمن الاقتصاد الوطني ومعرفة اللآفاق التى رسمت المشاريع السياحية وأساليب الدعم التى ستحظى بهام نقبل الدولة.

**نتائج الدراسة تمثلت فيما يلي:**

1-مهما اختلف موضوع المشروع السياحي ،إلا أنه يتطلب تمويل من طرف البنوك التجارية .

2-نقص الاحترافية والبيروقراطية المتعلقة بصعوبة الحصول على العقار السياحي ،خاصة في مناطق التوسع السياحي وعدم تهيئته وهذا ما أدى في الكثير من الحالات إلى رفض البنك تمويل مثل هذه المشاريع.

3-رغم أن الدولة وضعت صندوق ضمان المخاطر القرض إلا أنه لميتم تدخله في تعويض البنك في المجال السياحي.

4- لم يواجه البنك صعوبات في مستحقاته هذا ما يدل على استفادة المستثمرين من الامتيازات البنكية وغير البنكية متمثلة في أسعار الفائدة والمزايا الجبائية ، من طرف الهيئات الداعمة.

5-رغم المشاكل التي قد تحدث للبنك عند تمويله لمثل هذه المشاريع والتي تتميز بالموسمية إلا أنه قد قام بتمويل كل المشاريع التي تحققت فيها الشروط التى يتطلبها البنك .

**خلاصة**

على ضوء الاطار النظري للدراسة تطرقنا إلى مفهوم الجهاز المصرفي ،وتطوره وكذلك الاصلاحات التى مرا بها النظام المالي ،قانون النقد والقرض.

وكذالك تناولنا مفهوم المشاريع الاستثمارية الاستثمار ،وأهمية الاستثمار وكذا دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع ،ويمكن تلخيص أهم النقاط و النتائج التى تم التوصل اليها من خلال هذا المبحث فيما يلي :

- الاستثمار يعتبر كأحد المتغيرات الاقتصادية الكبرى ،له بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية للبلد خاصة الدول النامية.
- يعتبر قرار الاستثمار ذو أهمية بالغة حيث أنه متعلق باستراتجية المؤسسة على المدى الطويل ،
- تعد السيولة النقدية من الأهداف الاساسية للبنوك وذالك لتغطية الاحتياجات المستمرة الى مستويات محددة من السيولة النقدية لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيد استحقاقها.

# الفـــصـل الثـــانـــي

**تمهيد**

إن عملية القيام بمشروع إستثماي مرهونة بالدرجة الاولى بتوفير التمويل الازم في ظل عدم كفاية المدخرات الشخصية ،و الاعانة المقدمة من قبل الأجهزة المستحدثة لتشجيع إنشاء المشاريع الاستثمارية ،فنجد أن بعض القوانين تنص بمنح تسهيلات في شكل إعفاءات جبائية وشبه جبائية ضمن شروط محددة ،وفي معرفة مامدى تطابق ذالك من الجانب التطبيقي توقفنا عند معطيات احد البنوك التجارية من خلال قرض من وكالة البنك الوطني الجزائري.

**المبحث الاولى :إجراءات تمويل بنك الوطني الجزائري للقروض الاستثمارية .**

**المطلب الاولى:تعريف مديرية شبكة الاستغلال-184-ورقلة.**

تعتبر مديرية شبكة الاستغلال-184-ورقلة إحدى المديريات التي دشنت مع الوكالة الرئيسية لها يوم 03محرم1415هـ الموافق ل13يونيو1985م بمقر نهج جيش التحرير الوطني ورقلة على يدى السيد محمد ترياش المدير العام الأولى لها وحاليا ممثلة من قبل السيد سيساوي محمد شريف ويقدر رأسمالها ب 41600000000دج وحيث تشرف هذا الأخير على15وكالة والممثلة في:

غرداية291،وكالة رئيسية للاغواط301.

غرداية292(أ) تمنراست 473(ب)

بريان294(ب) تقرت 941(أ)

اليزي948(ب) القرارة 295(ب)

وكالة ورقلة (ب) 943 متليلي 296(أ)

جانت945(ب) افلوا 297(ب)

وكالةرئسيةورقلة (أ)946 حاسي مسعود 947(ب)

ورقلة(ج)944

**المطلب الثاني:مراحل منح وتسير القروض الاستثمارية على مستوى بنك الوطني الجزائر.**

1-إعداد وتقديم ملف القرض الاستثماري:

إن ملف القرض الاستثماري يبدأ بحضور الزبون الى البنك وتقديم ملفه أمام المكلف بالزبائن حيث يقوم هذا الأخير بإجراءات مقابلة خاصة مع وذلك من اجل معرفة الدافع الاساسي الذي جعله يطلب هذا القرض ، ويتم معرفة المشروع الذي سينجزه ، وذالك تبعا لنموذج الذي يحدده البنك لهذا الغرض ،ويشمل عدة بيانات للتعرف أكثر على الزبون ،ويتكون ملف طلب قرض استثماري من الوثائق التالية :

1-طلب خطي موقع من قبل الزبون يوضح فيه المبلغ المطلوب ووجهة استخدامه ،بالإضافة الى صاحب طالب القرض والاسم التجاري للمؤسسة التي قدمت هذا الطلب ،ويكون هذا الطلب مختوم بختم المؤسسة وممضي من طرف المسير او صاحب المؤسسة.

-نسخة طبق الاصل لسجل التجاري مصادق عليها لدى مصالح مركز السجل التجاري.

-الدراسة التكنو-اقتصادية للمشروع متضمنة 5 ميزانيات تقديرية.

-نسخة من تقرير محافظ الحسابات بالنسبة لشركات فقط .

-نسخة طبق الاصل من بطاقة التعريف الجبائي .

-شهادة اداء المستحقة الضريبية غير المنتهية الصلاحية

- شهادة أداء المستحقات من الصندوق الوطني للتأمين العمال الأجراء

- شهادة اداء المستحقات من الصندوق الوطني للتأمين العمال غير الأجراء .

- شهادة اداء المستحقات من الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر الناجمة عن السوء الاحوال الجوية ،وهذه الوثيقة خاصة بمؤسسات القطاع البناء والاستغلال العمومي والري فقط.

- شهادة ايداع الحساب الاجتماعية.

- ثلاث ميزانيات لثلاث سنوات الاخيرة .

-نسخة من الفواتير الشكلية في حالة اذا ما كان المشروع متضمن الاقتناء التجهيزات .

- نسخة من تقرير المحافظ الحسابات ثلاث سنوات الاخيرة .

- نسخة من الصفقات العمل إن وجدت.

- نسخة من العقد التأسيسي في حالة ما كانت المؤسسة شخص معنوي .

**المبحث الثاني:الدراسة المالية الحالية للمؤسسة.**

**المطلب الاول:التحليل المالى لمشروع استثماري.**

المؤسسةx يتمثل نشاطها الاساسي في نقل البضائع وكراء السيارات و المعدات تأسست سنة2008.

قمنا بتجهيزات ميزنيات المالية ،حيث تسمح لنا بالقراءة المالية لهذه المؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي .

حيث أن الدراسة التى يقوم بها البنك تسجل على استمارات يقوم المكلف بالدراسات المالية بما يلي:

**أ–التحقق من الميزانيات المالية المقدمة**

**ب–حساب المؤشرات المالية على اساس الميزانيات المالية**

FR ;BFR ;TR

**ج–حساب بعض النسب المعتمدة لدي البنك الوطني الجزائري**

- القدرة على تمويل الذاتي caf=نتيجة الدورة +مخصصات الإهتلاك
- القيمة الحالية لتدفقات المشروع $van=caf/(i+1)^n-I$

مدة استرداد القرض =قيمة القرض/متوسط قدرة التمويل الذاتي

مدة استرداد قيمة المشروع =قيمة المشروع /متوسط قدرة التمويل الذاتي .

**-أولا التحقق من الميزانيات المالية المقدمة**

**جدول رقم (1) الميزانية المحاسبية لسنة2010،الوحدة بالدينار الجزائري ،انظر الملحق رقم(01)**

| الاصول | السنة الحالية | | | صافي السنة السابقة |
|---|---|---|---|---|
| | المبلغ الخام | اهتلاك | المبلغ الصافي | |
| اصول مادية اخرى | 98 .188 .889 | 22. 935 .342 | 75 .253 .547 | 45 .441 .667 |
| سلفيات وأصول مادية اخرى | 150 .000 | | 150 .000 | |
| مجموع الاصول الغير الجارية | 98 .338 .889 | 22 .935 .342 | 75 .403 .547 | 45 .441 .667 |
| زبائن | 9.999 .300 | | 9. 999 .300 | 2 .951 .793 |
| ضرائب ورسوم | 6 .673 .761 | | 6 .673 .761 | 1 .814 .921 |
| حقوق اخري | 704 .959 | | 704 .959 | 738 .156 |
| خزينة الاصول | 2 .280 .593 | | 2 .280 .593 | 1205 |
| مجموع الاصول الجارية | 19 .658 .613 | | 19 .658 .613 | 5 .506 .075 |
| مجموع الاصول الاجمالي | 1 .179 .975 022 | 22 .935 .342 | 95 .062 .160 | 50 .947 .742 |

**جانب الخصوم: الوحدة بالدينار الجزائري**

| الخصوم | N | N-1 |
|---|---|---|
| راس المال | 15 .392 .643 | 12 .850 .000 |
| النتيجة الصافية | 3 .806 .761 | 2 .548 .524 |
| اموال خاصة اخري | -774 .491 | -774 .491 |
| مجموع الاموال الخاصة | 18 .430 .913 | 14 .624. 033 |
| قروض وديون مالية | 52 .200 .000 | 19 .700 .000 |
| مجموع القروض والديون | 52 .200 .000 | 19 .700 .000 |
| عملاء | 8 .008 .000 | 585 .202 |
| ضرائب | 1 .432 .226 | 46 .080 |
| حقوق اخرى | 92. 356 | 43 .212 |
| خزينة الخصوم | 14 .898 .665 | 15 .949 .215 |
| مجموع الخصوم جارية المتداولة | 24 .431 .247 | 16 .623 .709 |
| مجموع الخصوم الاجمالي | 95 .062 .160 | 50 .974 .742 |

**جدول رقم (2) الميزانية المحاسبية لسنة2011،الوحدةب(دج)انظر الملحق رقم(02)**

| الاصول | السنة الحالية | | | صافي السنة السابقة |
|---|---|---|---|---|
| | المبلغ الخام | اهتلاك | المبلغ الصافي | |
| اصول مادية اخرى | 122 .412 .577 | 41 .469 .436 | 80 .943 .141 | 75 .253 .547 |
| **سلفيات واصول مادية اخرى** | 850 .000 | | 850 .000 | 150 .000 |
| **مجموع الاصول الغير الجارية** | 123 .262 .577 | 41 .469 .436 | 81 .793 .141 | 75 .403 .547 |
| **زبائن** | 4 .913 .989 | | 4 .913 .989 | 9. 999 .300 |
| **ضرائب ورسوم** | 1 .629 .250 | | 1 .629 .250 | |
| **حقوق اخري** | 3 .459 .415 | | 3 .459 .415 | 6 .673 .761 |
| **رسوم اخري** | | | | 704 .959 |
| **خزينة الاصول** | 188 .113 | | 188. 113 | 2 .280. 593 |
| **مجموع الاصول الجارية** | 10 .190 .767 | | 10.190.767 | 19. 658. 613 |
| **مجموع الاصول الاجمالي** | 344 .453 .133 | 41 .469 .436 | 91 .983 908 | 95 .062 .160 |

**جانب الخصوم :الوحدةب(دج)**

| الخصوم | N | N–1 |
|---|---|---|
| راس المال | 18 .372 .073 | 15 .398 .643 |
| النتيجة الصافية | 9.976.367– | 3 .806 .761 |
| اموال خاصة اخري | | 774.491– |
| مجموع الاموال الخاصة | 8 .395 .706 | 18 .430 .913 |
| قروض وديون مالية | 45 .908 .378 | 52 .200 .000 |
| مجموع القروض والديون | 45 .908 .378 | 52 .200 .000 |
| عملاء | 36 .816 .449 | 8 .008 .000 |
| ضرائب | 774 .930 | 1 .432 .226 |
| حقوق اخرى | 88 .445 | 92 .356 |
| خزينة الخصوم | | 14 .898 .665 |
| مجموع الخصوم جارية المتداولة | 37. 679. 824 | 24 .431. 247 |
| مجموع الخصوم الاجمالي | 91 .983 .908 | 95. 062. 160 |

**جدول رقم (3) الميزانية المحاسبية لسنة 2012،الوحدة ب(دج)انظر الملحق رقم(03)**

| الاصول | السنة الحالية | | | صافي السنة السابقة |
|---|---|---|---|---|
| | المبلغ الخام | اهتلاك | المبلغ الصافي | |
| اصول مادية اخري | 133 .182 .260 | 64 .446 .974 | 68 .734 .286 | 80 .943 .141 |
| سلفيات واصول مادية اخرى | 80 .000 | | 80 .000 | 85 .000 |
| مجموع الاصول الغير الجارية | 133 .261 .260 | 64 .446 .974 | 68 .814 .286 | 81 .793 .141 |
| المخزونات | 512 .322 | | 512 .322 | |
| زبائن | 27 .318 .714 | | 27 .318 .714 | 4 .913 .989 |
| ضرائب ورسوم | 1 .332 .294 | | 1 .332 .294 | 1 .629 .250 |
| حقوق اخري | 1 .412 .672 | | 1 .412 .672 | 3 .459 .415 |
| خزينة الاصول | 1 .166 .580 | | 1 .166 .580 | 188 .113 |
| مجموع الاصول الجارية | 31 .742 .582 | | 31 .742 .582 | 10 .191 .767 |
| مجموع الاصول الاجمالي | 165 .003 .842 | 64 .446 .974 | 100 .556 .868 | 91 .983 .908 |

جانب الخصوم :الوحدةب(دج)

| الخصوم | N | N–1 |
|---|---|---|
| راس المال | 19 .081 .736 | 18.372.073 |
| النتيجة الصافية | 10 .908 .656 | 9.976.367– |
| اموال خاصة اخري | 9.976.367– | |
| مجموع الاموال الخاصة | 20 .014 .025 | 8 .395 .706 |
| قروض وديون مالية | 35 .770 .694 | 45 .908 .378 |
| مجموع القروض والديون | 35 .770 .694 | 45 .908 .378 |
| عملاء | 41 .288 .502 | 36 .816 .449 |
| ضرائب | 2 .544 .297 | 774 .930 |
| حقوق اخرى | 939 .349 | 88 .445 |
| خزينة الخصوم | 00 | 14 .898 .665 |
| مجموع الخصوم جارية المتداولة | 44 .772 .148 | 37 .679 .824 |
| مجموع الخصوم الاجمالي | 100 .556 .867 | 91 .983 .908 |

**-ثانيا حساب مؤشرات التوازن المالي:من خلال الميزانيات المالية السابقة قمنا بحساب المؤشرات المالية التالية**

**الوحدة ب(دج)**

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|
| الاموال الخاصة | 18 .430 .913 | 8 .395 .706 | 20 .014 .025 |
| ديون طويلة وم الاجل | 52 .200 .000 | 45 .908 .378 | 35 .770 .694 |
| اموال دائمة | 70 .630 .913 | 54.304.084 | 55.784.719 |
| اصول ثابتة | 75.403.547 | 81.793.141 | 68.814.286 |
| راس المال العامل | 4.772.634- | 27.489.057- | 13.029.567- |
| الاصول المتداولة خارج الميزانية | 17.378.020 | 10.002.654 | 30.576.002 |
| الخصوم المتداولة خارج الميزانية | 9.532.582 | 37.679.824 | 44.772.148 |
| احتياجات راس المال العامل | 7.845.438 | 27.677.170- | 14.196.146- |
| خزينة الاصول | 2.280.593 | 188.113 | 1.166.580 |
| خزينة الخصوم | 14 .898 | 00 | 00 |
| خزينةtr | 12.618.072- | 188.113 | 1.166.580 |

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على معطيات من البنك

التحليل المالي:

-بالنسبة لسنة 2010

لدينا$fr<0$

هذا يعني أن الاصول الثابتة اكبر من الاموال الدائمة وهذا يعني ان المؤسسة غير قادرة على تمويل اصولها بأموالها الدائمة.

BFRاكبر من الصفر هذا يدل على ان الاصول المتداولة تغطي الديون قصيرة الاجل .

TR اصغر من الصفر هذا يعني ان هناك عجز في المؤسسة.

-بالنسبة لسنة 2011

$Fr<0$هذا يعني ان الاصول الثابتة اكبر من الاموال الدائمة .

$Bfr<0$ وجود احتياجات تلجأ الى خزينة الاصول و الاصول المتداولة لاتغطي الديون قصيرة الاجل

Trاكبر من الصفر اي المؤسسة في حالة فائض.

-بالنسبة لسنة 2012

-$Fr<0$هذا يعني ان الاصول الثابتة اكبر من الاموال الدائمة اي ان المؤسسة غير قادرة على تمويل اصولها بأموالها الدائمة .

-$Bfr<0$ هذا يدل على وجود احتياجات وبتالي المؤسسة تلجأ الى خزينة الاصول وكذا الاصول المتداولة لا تغطي الديون قصيرة الاجل.

-Trاكبر من الصفر اي المؤسسة في حالة فائض.

لدينا:

$FR<BFR$ أي خلل في التوازن الاقتصادي ووضعية المؤسسة في حالة حرجة.

نلاحظ ارتفاع في
الخزينة سنة2011و2012وهذا يعني ان المؤسسة في حالة انتعاش اي وجود هامش امان لتغطية مشاكل الاستغلال.

**المطلب الثاني :حساب قدرة التمويل الذاتي:**

$$\mathbf{Van=I-\sum Caf(1+i)^n}$$

**Caf=نتيجة الدورة+مخصصات الامتلاك**

**-اولا حساب قدرة التمويل الذاتي(caf) ،الوحدة ب(دج)أنظر الملحق رقم(4)**

| السنة | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
|---|---|---|---|---|---|
| النتيجة الصافية | 19.212.476 | 21 .065 .101 | 22 .562 .201 | 26 .580 .101 | 32 .584 .176 |
| مخصصات الاهتلاك | 36 .240 .524 | 36 .240 .524 | 36 .240 .524 | 36 .240 .524 | 36 .240 .524 |
| Caf | 55 .453 .000 | 57 .305 .625 | 58 .802 .725 | 62 .820 .625 | 68 .824 .700 |
| | | | | مجموعcaf | 303 .206 .675 |
| | | | | Caf/5مجموع | 6 .064 .133 .500 |

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على معلومات من البنك

**-ثانيا حساب القيمة الحالية:(van )**

$I_0$=5696668400

i=(5.25+2)

$Van=I-\sum caf(1+i)^n$

Van=5696668400-[5545300(1+0.0725)-1+57305625(1+0.0752)-2+58802725(1+0.07253+62820625(1+0.0725)-4+68824700(1+0.0725)-5]

Van=5696668400-[5170442.89+49819877.09+47665653.3+47480255.73+48501796.24]

Van=5696668400-198638025.2=5498030375da

التحليل:

1-بما أن van

أكبر من الصفر هذا يعني انه يحقق ايرادات مالية التي من امكانها للمؤسسة ان تستطيع تسديد القرض وهذا يدل على المر دودية الجيدة للمشروع .

2-حساب معدل استرجاع القرض:

قيمة القرض=قيمة الاستثمار *60%

=I*0.6=5696668400*0.6=3418001040da

معدل استرجاع القرض=قيمة القرض/متوسط قدرة التمويل الذاتي

Dr=3418001040/6064133500

Dr=0.56

مدة استرجاع القرض هي 5 سنوات و 6 أشهر

3-معدل استرجاع الاستثمار =قيمة الاستثمار /متوسط قدرة التمويل الذاتي

Dr=5696668400/6064133500

Dr=0.94

اي مدة استرجاع هي سنوات و 4أشهر.

**المطلب الثالث:اتخاذ قرار منح القرض**

-يقوم المكلف بدراسات بعد قيامة بدراسة المالية والتحليلية باتخاذ قرار منح قرض بالقبول او الرفض وفي هذه الحالة كانت قيمة الحالية الصافية وهذا يعني ان المشروع له جدوى

في الاخير يقوم باتخاذ القرار وهو الموافقة على منحى القرض متوسط الاجل على 5 سنوات مع سنة اعفاء بقيمة القرض 3418001040دج

ثم يقوم المكلف بدراسات بإعداد اتفاقية قرض استثمار تكون بين البنك والعميل وتكون حول موضوع قرض مدته وطريقة التسديد وكذا في حالة عدم السداد و الفوائد.

بإضافة الى الضمانات يطلبها البنك من المؤسسة وتكون كالآتي:

- يقوم المكلف بالدراسات بإعداد اتفاقية قرض استثمار بين الطرفين هما البنك والزبون ممضية ومختومة من كلا الطرفين ومسجلة في مصالح الضرائب.

- سند لأمر بقيمة القرض.

-رهن حيازي على شاحنات لصالح البنك .

- بوليصة تأمين ضد جميع المخاطر على الشاحنات موضوع قرض.

- **نتائج البحث في ضوء الفرضيات** :لقد حولنا من خلال هذه الدراسة الوقوف على مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية مستعينين با ذالك بالربط المعطيات النظرية المتاحة والبيانات الميدانية .

1-نتائج الفرضيتين الفرعيتين .

-بالنسبة لمساهمة البنك في تمويل المشاريع الاستثمارية .

- ✓ بنك الوطني الجزائري هو مؤسسة تمول الفرد و الاقتصاد في آن واحد .
- ✓ تمويل المشاريع الاستثمارية تقدم في الاوقات المناسبة ترضي الزبون.
- ✓ بنك الوطني الجزائري يقوم بتهيئة أقسامه وأجهزته عدة مرات لتسهيل تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية .

-بالنسبة لمساهمة التطور التكنولوجي في تمويل

- ✓ امتلاك البنك لبرمجيات متطورة
- ✓ ملاحظة اللوحة الإلكترونية لأسعار البيع و الشراء العملات الاجنبية عند الدخول يوحي بأن البنك يحاول مواكبة التطورات التكنولوجية .
- ✓ استعمال البطاقات الائتمانية .

**2-نتيجة الفرضية العامة للبحث.**

-دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية.

بناءا على ما جاء من خلال عرض ومناقشة النتائج الفرعية ،يمكن القول بأن الفرضية العامة للبحث قد تحققت حيث نجد أن البنوك التجارية تساهم فعلا في تمويل المشاريع الاستثمارية وذلك من خلال خدمة العملاء من التمويلات والقروض المقدمة لهم وكذلك مواكبة التطورات التكنولوجية والتي تجعل للبنك مكانة راقية تتماشي مع التطورات الحاصلة في الدول الكبرى.

**خلاصة الفصل الثاني:**

بعد هذه الدراسة التطبيقية التحليلية يقوم المكلف بالدراسات ،بطرح الملف على اللجنة الجهوية للقرض وهذا للفصل فيه ،إذا كانت جميع المؤشرات المالية موجبة وكذا القيمة الصافية الحالية كانت أيضا موجبة ،فكان قرار اللجنة منح القرض يتضمنه سنة خالية الدفع ،بمعدل فائدة ،وهذا المبلغ يمثل نسبة 60 بلمئة من مبلغ الاستثمار الكلي حسب تعليمات البنك المركزي ونسبة الاخرى تكون المساهمة الذاتية من تكلفة المشروع .

ولكنه بالرغم من هذه الدراسات والتقنيات المستعملة من طرف البنك فإنه يبقى دائما يواجه مجموعة من المخاطر أهمها خطر عدم التسديد لأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاءه بصفة نهائية أو استبعاد إمكانية حدوثه لهذا فإن البنوك تفرض ضمانات سواء كانت حقيقية أو شخصية و الاعتماد على دراسة مالية معمقة ، إلا أن هذا لا يكفي فعليها متابعة القروض الممنوحة من أجل الحفاظ على حقوقها.

# الخـــــاتـــــمـــة

**الخاتمة:**

إن تنمية المشاريع في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي تلقى اهتماما كبيرا من طرف الباحثين الاقتصاديين وكذا من طرف الكثير من المنظمات الدولية والمحلية ،يعود ذالك لدور الكبير الذي يلعبه في إنعاش النشاط الاقتصادي الجزائري.

أمام جملة المشاكل التي تعترض إنشاء هاته المشاريع الاستثمارية وضعت الدولة ضمن سياستها الهادفة للقضاء على هاجس من جهة ،وطعم المستثمرين من جهة أخرى برنامج يمنح شريحة الشباب فرصة بإنشاء مشاريع استثمارية مع استفادة من التسهيلات للذين تنطبق عليهم الشروط المحددة ،و النجاعة مثل هذا البرنامج وفي ظل محدودية مساهمة الدولة من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من جهة ومساهمة الذاتية من جهة أخرى ،استوجب تدخل طرف ثالث وقعت عليه مسؤولية تمويل نسبة معتبرة من تكلفة الاستثمارية،كما اشترطت ضمانات أخرى بسبب ارتفاع درجة الخطورة المرتبطة بهذه المشاريع.

البنك الوطني الجزائري من البنوك العمومية التى خاضت تجربة تمويل المشاريع الاستثمارية ،لذالك حاولنا تسليط الضوء من خلال مساهمة من خلال مساهمة المديرية الجهوية لشبكة الاستغلال -184 –في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تمويلها لعدة مشاريع استثمارية خاصة على المستوى المحلى(ورقلة،حاسي مسعود)،أنها استطاعت تحقيق نتائج مرضية ،وإن كان البنك لا يقبل تمويل جميع الملفات المودعة فهذا ما يفسر اختلاف نظرة البنك الوطني الجزائري مقارنة مع غيرها.

نتائج الدراسة :

من خلال الدراسة الميدانية حول مدرية الاستغلال -184- يمكن استنتاج مايلي:

- تحفظ البنك من تمويل بعض المشاريع الاستثمارية رغم أهميتها في الاقتصاد الوطني و هذا راجع لشدة رفضها للمخاطرة ،أو لعدم وجود ضمانات تغطي قيمة قرض الممنوح لهذا المشروع.

-تعدد وتنوع طرق تمويل الاستثمار التى توفرها بنوك التجارية وهذا ما تؤكده الفرضية 01.

-نلاحظ أن خدمات البنك استفادة من استعمال الإعلام الآلي بينما نلاحظ تأخر في استعمال الانترنيت وهذا ما تؤكده فرضية 02.

-غالبا ما يسعى أصحاب المشاريع الى الاستثمارات في المجلات التى تشهد قبولا وغياب المشاريع ذات المرد ودية قابلة لتطوير وتشجيع بنك على تفعيلها وهذا ما تؤكده الفرضية 03.

-مشكل التمويل في الدول النامية يرجع في المقام الاول إلى عدم تطور النظام المالي بها،وهذا ما تفتقر اليه بلدنا .

-يسمح تمويل المشاريع الاستثمارية الى تدخل الدولة ،من خلال وكالة تشغيل الشباب.

-المشاريع الاستثمارية هي العمود الفقري لنشاط الاقتصادي.

-توجد بعض القروض لاتلائمها فترة السماح لان هذه الفترة لا تكفي لتحقيق ناتج العائد لتسديد منه أقساط القرض.

**التوصيات:**

1-تقليل الوثائق المطلوبة .

2-تخفيض معدل الفائدة في مثل هذا النوع من القروض.

3-زيادة فعالية البرامج الخاصة با فرص الاستثمار في الجزائر وتحديث الانظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ،وتقليل البنوك من الاهتمام بالجانب الاقتصادي ونظر الى جانب المر دودية ،وان لا يقتصر دور البنك فى الجانب المادي بل تقديم النصح والإرشاد للعميل.

4-تكوين اطارات موظفي بنوك المؤهلين ذالك بتربصات في الخارج لمعرفة آخر التقنيات البنكية.

5-تخفيض نسبة المساهمة الشخصية للمستثمرين مراعاة لظروف.

6-ضرورة سير عمل البنوك على الشريعة الاسلامية حتى يرتاح الفرد وتزيد ثقته في البنك ونفسه.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن دراسة هذا الموضوع ذات أهمية باللغة في ظل التحولات الاقتصادية التي نعيشها حاليا.

لذا يجب الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية و إعطائها نفس جديد و هذا لمواكبة التطورات التي يشهدها العالم و منه فالإحاطة بجميع مختلف جوانب الموضوع غير ممكن وهذا يفتح المجال للطلبة في السنوات المقبلة للتوسع في جوانبه المختلفة لأنها تبقى في تطور دائم.

**قائمة المراجع**

**-الكتب:**

**1**-أحمد النبهاني ،الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي،دار آمنة للنشر والتوزيع،الأردن ، 2003.

2-أحمد عبد السميع علام ،دراسة الجدوى الاقتصادية وتقيم المشروع ،دار الوفاء،الإسكندرية، 2000.

3- إسماعيل محمد هاشم، " مذكرات في النقود والبنوك "، دار النهضة العربية،1984.

4-السيد عبد الوالي ، " إقتصاديات النقد والبنوك " دار النشر، القاهرة، 1998.

**5**-خالد أمين ،العمليات المصرفية ،دار وائل للنشر ،عمان، 1998.

6-سعيد عبد العزيز عثمان،دراسة جدوى المشروعات بين النظري والتطبيقي،كلية التجارة ،جامعة الاسكندرية، 2000.

7- شاكر القزويني، " محاضرات في إقتصاد البنوك " ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر،1989

8-صلاح الدين حسن السيسي ،دراسات الجدوى وتقيم المشروعات بين النظرية والتطبيقية ، دار الفكر العربي، القاهرة مصر الطبعة الأولى، 2003.

9-طلال الكداوى ،تقيم القرارات الاستثمارية ،دار البازوري العلمية ،الاردن ، 2008.

10-عاطف جابر طه عبد الرحيم،دراسات الجدوى الأصيل و التطبيق العلمي ، دار جامعه ، القاهرة ، مصر ، 2003

11- عبد المطلب عبد الحميد،دراسة الجدوى الاقتصادية لتخاض القرارات الاستثمارية ،الاسكندرية، 2003.

12-كاظم جاسم العيساوي ،دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروع ،دار المناهج ،سنة 2001،

13-محمد صالح الحناوي ،عبد الفتاح عبد السلام :المؤسسات المالية ،البورصة و البنوك التجارية ،الدارة الجامعية،مصر 2000.

14- محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1996.

15-منير إبراهيم الهندي، " إدارة البنوك التجارية "، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، طبعة 2، 2000.

16- محمد نوري الشمري، " النقود والمصارف " دار الكتب للطباعة والنشر، 1995.

17-ناصر دادي عدون، التحليل المالي، الجزء الأول، دار الطبع الإخوة مدنيي، الجزائر دار المحمدية العامة.

**-المذكرات** :

1-بورديح صورية :دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات المصغرة،مذكرة ماجستير كلية علوم الاقتصاد،جامعة متنوري ، قسنطينة (2005-2006).

2- بن سالم فاطمة الزهراء، معالجة القروض البنكية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في المحاسبة، المركز الجامعي بالمدية، الدفعة الأولى 2004/2003، ص 14.

3-جمعون نوال،دور التمويل في التنمية الاقتصادية،مذكرة ماجستير،كلية علوم التسير،جامعة الجزائر،2004/2005.

4-خضرة يميدون ،التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية ،مذكرة ماجستير،علوم التسيير،دفعة ( 2011 -2012) ،جامعة ورقلة.

# المـــــــــــلـــــحـق04

# المـــــــلـحـق02

# الملحق 03

# المـــــــــــلـــــحـق04

| الفهرس | |
|---|---|
| قائمة الجداول | |
| شكر والاهداء | |
| الملخص | |
| مقدمة | 05 |
| الفصل الاول:نظريات أدبية وتطبيقية | |
| تمهيد | 14 |
| **المبحث الاول: النظريات الادبية والتطبيقية.** | 14 |
| **المطلب الاول: نشأة البنوك وتطورها.** | 14 |
| نشأة البنوك | 14 |
| تعريف البنوك ودورها | 15 |
| وظائف البنوك التجارية | 16 |
| مصادر التمويل البنوك التجارية | 17 |
| مفهوم و أنواع القروض البنكية | |
| **المطلب الثاني**:مراحل ومعايير منح القرض الاستثماري | 18 |
| مفاهيم حول المشاريع الاستثمارية | 18 |
| أهمية الاستثمار | 19 |
| مفهوم ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثماري | 20 |
| اجراءات تمويل المشاريع الاستثمارية | 25 |
| **المبحث الثاني:النظريات التطبقية** | 27 |
| **المطلب الاول**:دراسات السابقة | 27 |
| **المطلب الثاني**:المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية | 32 |
| خلاصة الفصل الاول | 33 |
| **الفصل الثاني:الدراسة الميدانية** | |
| تمهيد | 35 |
| **المبحث الاول:اجراءات تمويل البنك الوطني الجزائري للقروض الاستثمارية** | 35 |
| **المطلب الاول**:تعريف شبكة الاستغلال | 35 |

| | |
|---|---|
| **المطلب الثاني**:مراحل منح القرض الاستثماري | 36 |
| **المبحث الثاني**:**الدراسة المالية الحالية للمؤسسة** | 38 |
| **المطلب الاول**:التحليل المالي للمشروع الاستثماري | 38 |
| التحقق من الميزانيات المالية المقدمة | 39 |
| حساب المؤشرات التوازن المالي | 45 |
| **المطلب الثاني**:قدرة التمويل الذاتي | 47 |
| حساب قدرة التمويل الذاتي | 47 |
| حساب القيمة الحالية الصافية | 48 |
| **المطلب الثالث**:اتخاذ قرار منح القرض | 49 |
| عرض نتائج البحث | 50 |
| عرض نتائج البحث في ضوء الفرضيات | 50 |
| خلاصة الفصل الثاني | 51 |
| الخاتمة العامة | 54 |
| قائمة المراجع | 56 |
| الملاحق | 58 |

قائمة الجداول


| الرقم | اسم الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | يوضح الميزانيات الثلاث الاخيرة باختصار | 20 |
| 02 | يوضح ملخص الحل بواسطة المؤشرات التحليلية للميزانيات الثلاث | 27 |
| 03 | يوضح كيفية حسابCAF | 29 |


جدول الملاحق


| الرقم | اسم الملحق |
|---|---|
| 01 | الميزانية التقديرية لسنة2010 |
| 02 | الميزانية التقدرية لسنة 2011 |
| 03 | الميزانية التقدرية لسنة 2012 |
| 04 | جدول حسابات النتائج وجدول الاهتلاك |